الاقتصادية الصباح
العدد 1678 - السنة السادسة
الاربعاء 26 ذي القعدة 1434 - الموافق 2 اكتوبر 2013
Wednesday 2 October 2013 - No.1678 - 6th Year

استقرار سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي

«كونا»: استقر سعر صرف الدولار الامريكي امام الدينار الكويتي امس عند مستوى 0.282 دينار في حين ارتفع سعر صرف اليورو مقابل الدينار الى 0.382 دينار مقارنة بأسعار امس. وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الالكتروني ان سعر صرف الجنيه الاسترليني ارتفع الى 0.459 دينار في حين استقر سعر صرف الين الياباني دون تغيير عند مستوى 0.003 دينار كما استقر سعر صرف الفرنك السويسري عند مستوى 0.312 دينار. وبدأت الحكومة الأمريكية باغلاق جزئي لمؤسساتها العامة الى جانب توقف 800 الف موظف فيدرالي عن أعمالهم اليوم اضافة الى الاستغناء عن بعض الخدمات الحكومية وهذا الإغلاق نتيجة لفشل الكونغرس في ايجاد حل لقضية الديون العامة الامريكية الامر الذي سيساهم بتدهور العملة الامريكية وتراجعها.

الفائض المالي يسجل أعلى مستوى له في 2012-2013

«الوطني»: قطر شهدت نمواً اقتصادياً وسكانياً جيداً

من المتوقع استمرار النمو بالمستوى ذاته خلال العام الحالي

قال تقرير البنك الوطني مع وصول انتاج الغاز الطبيعي المسيّل لأعلى مستوى له، تسعى قطر ليكون القطاع غير النفطي هو المحرك الأساسي الأكبر للنمو الاقتصادي. وقد سجل هذا القطاع نموا بواقع 6.2 في المئة بالأسعار الثابتة في العام 2012، ومن المتوقع أن يستمر على هذا المنوال خلال هذا العام وما بعده. ومن المفترض أن يكون لتطبيق خطة قطر الوطنية للتنمية «2011-2016»، التي تخصص الخطة 150 مليار دولار على الأقل للاستثمار في البنية التحتية، تاثير إيجابي على القطاع الخاص والاقتصاد المحلي بشكل عام. ومن المتوقع أن تؤدي زيادة مشاريع البنية التحتية الى تقليص الفائض المالي بعد أن سجل اعلى مستوى له بلغ 14.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2012-2013، ليصل الى 9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية الحالية.

وتابع التقرير ارتفع الفائض المالي لقطر في السنة المالية 2012-2013 إلى أعلى مستوى له عند 27.4 مليار دولار، وذلك وفقاً للبيانات الأولية التي تم نشرها مؤخراً من قبل بنك قطر المركزي. ويتجاوز ذلك ضعفي فائض السنة المالية السابقة الذي بلغ 13.2 مليار دولار، أي ما يساوي 14.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مع الإشارة إلى قطر تواصل سنويا تسجيل فائض مالي منذ السنة المالية 1999- 2000.

واشار فيما ارتفعت الإيرادات الإجمالية بواقع 24.7 في المئة على أساس سنوي لتبلغ 76.3 مليار دولار، شهدت المصروفات، في المقابل، نموا بواقع 2 في المئة فقط لتصل الى 48.9 مليار دولار، أي بوتيرة أبطأ بشكل ملحوظ من نموها البالغ 21 في المئة في السنة السابقة ومن متوسط السنوات الخمس الأخيرة. وقد جاءت المصروفات الفعلية أدنى من مستواها المعتمد في الميزانية لأول مرة منذ العام 1990، مع ارتفاع كل من المصروفات الجارية والمصروفات الإنمائية بشكل محدود نسبيا مقارنة مع السنوات السابقة، حيث ارتفعت المصروفات الجارية بواقع 3.9 في المئة على أساس سنوي لتصل الى 35.3 مليار دولار، فيما سجلت المصروفات الإنمائية تراجعا بواقع 2.5 في المئة على أساس سنوي لتصل الى 13.5 مليار دولار.

ومن ضمن المصروفات الجارية، ارتفعت مصروفات الأجور والرواتب بواقع 14.7 في المئة على أساس سنوي، فيما تراجعت مصروفات الفوائد والخدمات بواقع 2.5 في المئة و7 في المئة على أساس سنوي على التوالي.

في الوقت نفسه، يعكس تراجع مصروفات الإنمائية في السنة الماضية التاخر في إطلاق بعض المشاريع الأساسية، لكن من المتوقع أن يشهد ذلك تحسنا هذا العام، نظرا إلى أن النشاط الاستثماري، مقاسا بحسب قيمة العقود الممنوحة، قد ارتفع بواقع 30 في المئة خلال النصف الأول من العام 2013. ومن المحتمل أن تبلغ قيمة إجمالي العقود الممنوحة 56.5 مليار دولار بحلول نهاية العام، وذلك ضعف قيمتها للعام الماضي. ومع الأخذ بعين الاعتبار التزامات خطة قطر للتنمية واستضافتها لبطولة كاس العالم للعام 2022، فمن المحتمل أن ترتفع المصروفات الإنمائية لتصل الى 9.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2013-2014، من 7.0 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة الماضية.

وفي المقابل، ارتفعت الإيرادات الإجمالية بواقع 24.7 في المئة لتصل إلى أعلى مستوى لها عند 76.3 مليار دولار، وذلك بفضل إيرادات النفط والغاز المتنامية التي ارتفعت بواقع 10.4 في المئة على أساس سنوي، والارتفاع الملحوظ في الدخل الاستثماري «الأرباح من الجهات والمؤسسات المرتبطة بالحكومة» و«الإيرادات الأخرى» «الضريبة على الشركات، إيرادات الجمارك...» بواقع 62.3 في المئة و54.6 في المئة على أساس سنوي على التوالي. لكن نظرا إلى أن ناتج قطاع النفط والغاز قد يكون قد وصل إلى ذروته في الوقت الراهن ومن غير المتوقع أن تتحرك أسعار النفط والغاز صعودا، فإن نمو الإيرادات سيعتمد بشكل متزايد على نشاط القطاع غير النفطي.

وفي وقت سابق من العام الحالي، أعلنت الحكومة عن ميزانية توسّعية للسنة المالية 2013-2014 تتضمن ارتفاعا في المصروفات الإجمالية بواقع 18 في المئة عن السنة السابقة، لتصل الى 57.9 مليار دولار، كما تقدر ارتفاع الإيرادات الإجمالية بواقع 5.7 في المئة الى 60.0 مليار دولار. كما تتوقع الحكومة زيادة مصروفات التنمية بواقع 20.6 في المئة. وفيما جاءت المصروفات الفعلية في السنة الماضي دون مستواها المعتمد في الميزانية، فمن المحتمل أن تاتي مصورفات هذا العام- بقيادة المصروفات الإنمائية على المشاريع الرأسمالية- أعلى من تقديرات الميزانية وأن تتخطى وتيرة نمو الإيرادات من الآن فصاعدا، بما سيؤدي بالنتيجة إلى تقلص الفوائض المالية في الميزانية ليبلغ 9 في المئة و5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنتين القادمتين.

وعلى الرغم من الزيادات المتتالية في الإنفاق، إلا أن الاستقرار المالي يبقى ضمن أجندة السياسات. ومن المتوقع أن تعمل السلطات القطرية على الوفاء بالتزاماتها المعلنة على احتواء الضغوط المتزايدة من المصروفات، و تحقيق توازن في الميزانية عن طريق النشاط غير النفطي بشكل كامل بحلول العام 2020.

لقد سجل معدل التضخم في قطر تراجعا خلال الأشهر الأربعة الماضية، ليصل الى 2.8 في المئة على أساس سنوي في شهر اغسطس، وذلك وفقاً لمؤشر أسعار المستهلك. ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى استقرار أسعار المواد الغذائية، حيث قامت الحكومة بخصم أسعار المواد الغذائية خلال شهر رمضان، كما يعزى الى تراجع أسعار «السلع والخدمات المختلفة».

أما التضخم في الإيجارات السكنية الذي يعتبر المكوّن الأكثر أهمية في المؤشر، والذي يشكل 32.2 في المئة من وزن المؤشر، فقد استمر في الارتفاع بشكل مستقر منذ منتصف العام الماضي، حيث بلغ 6.7 في المئة في يونيو، مدعوما بارتفاع الطلب نتيجة الزيادة السكانية، مع محدودية المعروض. أما التضخم في شريحة «الترفيه والثقافة» فقد برز خلال العام 2013 ليبلغ 8.4 في المئة على أساس سنوي في أغسطس.

ويدعم كل من الزيادة السكانية والنمو الاقتصادي توقعاتنا بأن يبلغ معدل التضخم 3.4 في المئة و4.1 في المئة في المتوسط للعام 2013 والعام 2014 على التوالي.

150 مليار دولار على خطة البنية التحتية

الخصائص السكانية والقوى العاملة

إن تعداد قطر السكاني في طريقه لبلوغ الاملبوني نسمة بعد أن ارتفاع بواقع 6.2 في المئة على أساس سنوي في العام 2013، وذلك وفقا للتقديرات نصف السنوية التي نشرتها الهيئة القطرية للإحصاء.

كما ازدادت أيضا القوى العاملة التي تشكل فيها العمالة الوافدة نسبة 94.0 في المئة، حيث ارتفعت بواقع 9.0 في المئة لتصل الى 1.47 مليون عامل، وذلك نتيجة التوسّع الاقتصادي السريع الذي تشهده قطر خلال السنوات الأخيرة الذي أدى الى زيادة العمالة الوافدة، لا سيما في قطاعي البناء و الخدمات. ومن المحتمل أن يستمر هذا المنحى نتيجة بدء الحكومة في تطبيق خطتها التنموية.

لا يزال مؤشر سوق قطر للأسهم، الذي يضم عشرين شركة مدرجة، مرتفعا بواقع 15.1 في المئة منذ بداية العام الحالي على الرغم من انخفاضه بواقع 0.9 في المئة في يوليو لأول مرة منذ ستة أشهر. أما الأداء السلبي للمؤشر في أغسطس الماضي، فيرتبط بشكل أساسي إلى هبوط أسواق الأسهم عالميا والذي ترافق مع ازدياد التوترات الإقليمية. وفي الأشهر الأخيرة، ارتفعت كذلك ثقة المستثمرين مع إدراج سوق الأسهم القطرية ضمن قائمة مؤشر مورغان ستانلي الأسواق الناشئة انطلاقا من شهر مايو من العام 2014. ومن المفترض أن يؤدي ذلك الى زيادة التدفقات الاستثمارية إلى بورصة قطر وارتفاع سيولة السوق.

الرصيد المالي

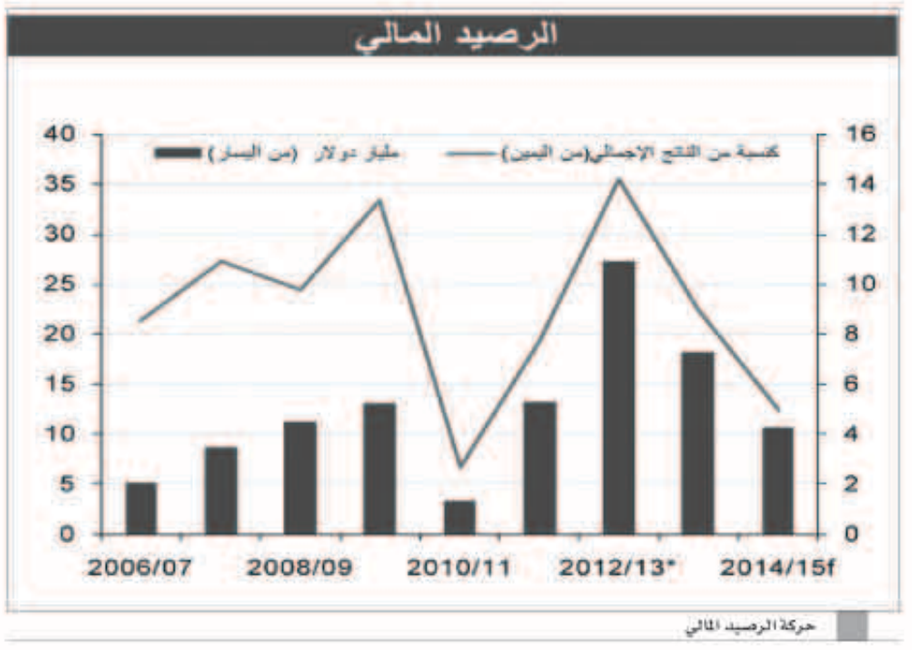

حركة الرصيد المالي

مصروفات الحكومة

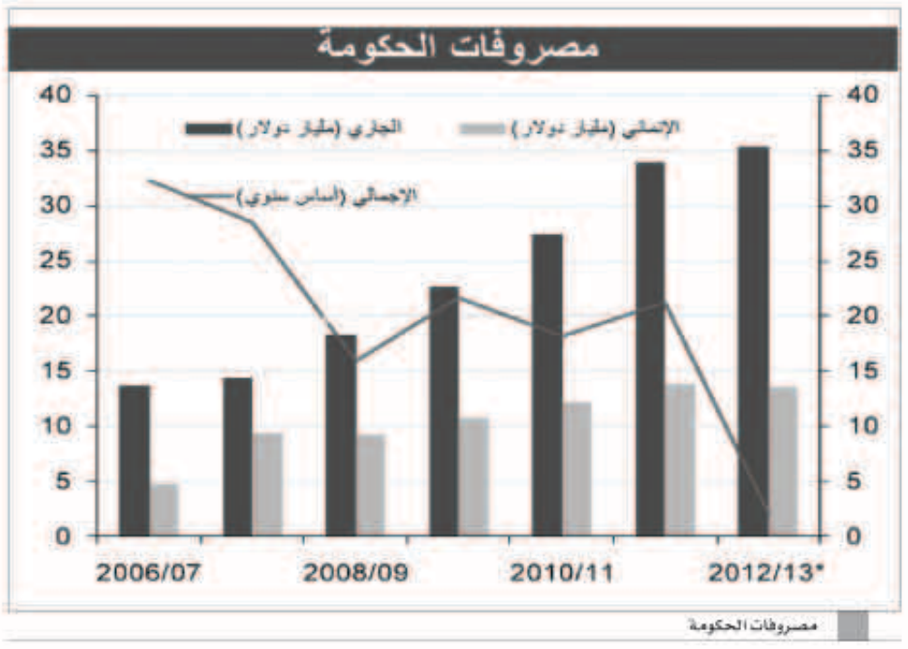

مصروفات الحكومة

ارباح الحكومة

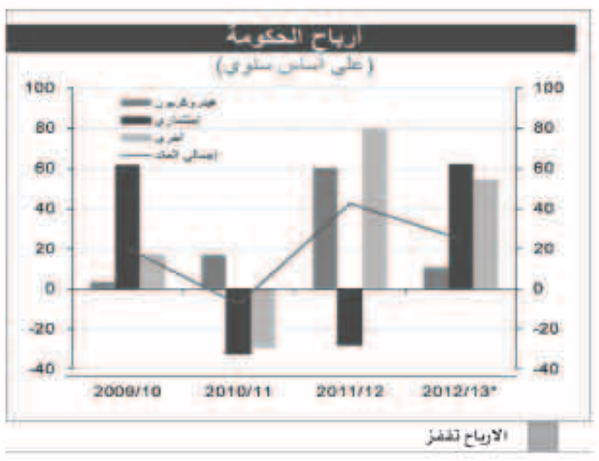

الارباح تقفز

المؤشرات الأساسية للاقتصاد الكلي

		2012	توقعات 2013	توقعات 2014
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	مليار دولار	192.2	202.6	217
الناتج المحلي الإجمالي الفعلي	كنسبة عن أساس سنوي	6.2	5.8	6.1
النشاط النفطي	كنسبة عن أساس سنوي	1.7	0.7	0.4
النشاط غير النفطي	كنسبة عن أساس سنوي	10	9.8	9.2
الفائض المالي	كنسبة من الناتج الإجمالي	14.2	9	4.9
المصدات الجارية	كنسبة من الناتج الإجمالي	32.4	29.4	27.5
أسعار المستهلك	كنسبة عن أساس سنوي	1.9	3.4	4

المؤشرات الرئيسية للاقتصاد

خلال العام الحالي

«الوطني» يوفر فرصا تدريبية لـ 1100 موظف من كوادره الوطنية

عماد العبلاني

المتدربون في «الوطني»

قدم بنك الكويت الوطني فرصاً تدريبية لما يزيد على 1100 موظف وموظفة من كوادره الوطنية من مختلف الادارات، حيث قام بتوفير أكثر من 90 برنامجا تدريبيا منذ بداية العام الحالي بهدف تطوير موظفيه وتاهيلهم وتنمية كفاءاتهم والاستثمار فيها وذلك بواقع 2000 ساعة تدريبية.

وقال نائب مدير عام مجموعة الموارد البشرية في بنك الكويت الوطني عماد العبلاني ان دعم الكوادر الوطنية الشابة ياتي على رأس اولويات البنك الوطني وذلك انطلاقا من التزامه بدعم العمالة الوطنية وباعتباره أحد أكبر الجهات توظيفا في القطاع الخاص، ويحرص البنك الوطني على تحفيز الكوادر الوطنية وتشجيعها على التقدم والتطور والنجاح. وقد قام منذ مطلع العام 2013 بتاهيل ما يزيد عن 1100 كويتي وكويتية من موظفيه بينهم تم تعيينهم حديثا وهم خريجون جدد من الجامعات والمعاهد وذلك هدف تطوير كفاءاتهم وتنمية إمكاناتهم المهنية.

وأضاف العبلاني ان البنك الوطني كرس ريادته في تقديم الدورات التدريبية والبرامج الأكاديمية المحترفة على مستوى منطقة الشرق الأوسط، وهو ينفرد في توفير العديد من البرامج التدريبية السنوية الموجهة لمختلف مستويات الموظفين تتراوح بين برامج تاهيلية للمبتدئين وبرامج تطويرية للموظفين الحاليين بالإضافة الى برامج متخصصة ومحترفة للقيادات. ويعتز البنك الوطني اليوم بانه تعدى دوره المصرفي المميز ونجح في تعزيز مكانته الاقليمية كاحد أعرق المؤسسات المصرفية في توفير التدريب والتاهيل للكوادر الشابة والطاقات الواعدة.

وتشتمل دورات البنك الوطني التدريبية على برامج عدة منها برنامج الشباب المخصص لحملة الدبلوم حديثي التخرج من الكوادر الكويتية الشابة، وبرنامج «أكاديمية الوطني» الممتدة لفترة خمسة أشهر، والمخصصة لحملة الشهادات الجامعية من الكوادر الكويتية الشابة التي تم اختيارها للعمل في البنك، الى جانب برامج التدريب الصيفي لطلبة المدارس والجامعات والمعاهد. كما يقدم البنك الوطني برامج تدريبية مخصصة للقيادات من الكوادر الوطنية، وذلك بالتعاون مع أبرز الجامعات والمعاهد العالمية العريقة مثل جامعة هارفرد والجامعة الأميركية في بيروت.

العبلاني: البنك ملتزم بدعم العمالة الوطنية كأحد أكبر الجهات توظيفا في القطاع الخاص

«التجاري» يقدم خدمة المساعد الشخصي لحاملي البطاقات الائتمانية

في إطار مبادراته الرامية إلى توفير خدمات جديدة ومتميزة، قام البنك التجاري الكويتي بطرح خدمة المساعد الشخصي لحاملي البطاقات الائتمانية المميزة من فيزا وماستركارد وذلك بالشراكة مع شركة الخدمات العامة المشهورة والمتخصصة في تقديم خدمة المساعد الشخصي «بمناك» بالكويت. وتعتبر خدمة المساعد الشخصي من الخدمات الفريدة التي تهدف إلى تيسير اتصال العملاء بممثلي خدمات متخصصين لضمان تلبية كافة احتياجاتهم، حيث يتوافر للعملاء فرصة للاختيار من بين مجموعة كبيرة من الخدمات المقدمة مثل خدمة التوصيل من وإلى المطار وإنجاز المعاملات الحكومية وتوصيل الزهور والهدايا وغيرها من الخدمات الأخرى التي توفر وقت وجهد العميل.

وسوف يقوم البنك بتقديم هذه الخدمة مجانا للعملاء حاملي بطاقات فيزا انفنيت، فيزا بلاتينيوم وماستركارد البلاتينية. ويستطيع العملاء التواصل مباشرة مع ممثلي خدمة المساعد الشخصي المختص بتقديم خدمات حصرية لعملاء البنك التجاري الكويتي وذلك بالاتصال على هاتف رقم 22252230 المخصص لخدمة عملاء البنك التجاري الكويتي. وتعليقاً على طرح هذه الخدمة الجديدة صرح السيد بول داود مدير عام قطاع الخدمات المصرفية للأفراد بالبنك قائلاً « نحن حريصون كل الحرص على وقت عملائنا أصحاب البطاقات الائتمانية المميزة، ومن هذا المنطلق جاء طرح هذه الخدمة لتاكيد التواصل مع هذه الشريحة من العملاء ومساعدتهم في انجاز بعض الخدمات الهامة لهم والتي قد تستغرق منهم وقتاً طويلاً»» وأكد بول داود على أن البنك التجاري يسعى دوما إلى تقديم أفضل الخدمات لعملائه من خلال الخدمات الملحقة بالبطاقات الائتمانية الصادرة عن البنك، حيث توفر بطاقات التجاري العديد من المزايا والخدمات المتميزة مثل إمكانية الدخول إلى أكثر من 600 قاعة من قاعات رجال الأعمال بالمطارات المختلفة وخدمة التامين المجاني خلال السفر وكذلك خدمة المساعد الشخصي.

بروشور خدمة المساعد الشخصي

UPC
الشركة المتحدة للأدوية
United Pharmaceutical Co.

إعلان تذكيري

لحضور إجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة المتحدة للأدوية

يسر مجلس إدارة الشركة المتحدة للأدوية دعوة السادة المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة للبيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 2013/3/31 والمقرر عقده في يوم الخميس الموافق 2013/10/10 في تمام الساعة العاشرة صباحاً في مقر الشركة الكويت منطقة الأعمال الكويتية العقارية الدور 25 وذلك لمناقشة جدول الأعمال التالي:

1- سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2013/3/31 والمصادقة عليه.

2- سماع تقرير مدقق الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2013/3/31 والموافقة عليه.

3- المصادقة على الميزانية العمومية والبيانات الختامية للسنة المالية المنتهية في 2013/3/31

4- الموافقة على اقتراح مجلس الادارة بعدم توزيع ارباح عن السنة المالية المنتهية في 2013/3/31

5- الموافقة على التعامل مع أطراف ذات الصلة.

6- تحديد الموافقة على إدراج أسهم الشركة في سوق الكويت للأوراق المالية (السوق الأول).

7- إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذممهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية عن الفترة المالية المنتهية في 2013/3/31

8- تعيين أو إعادة تعيين مراقب حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في 2014/3/31 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

وعلى السادة الراغبين بالحضور مراجعة مكتب السادة بدر البزيع - بلوك الطارق برج الدوارة الدخل الأول لاستلام بطاقات الحضور - ت 22418849

والله الموفق،

الشركة المتحدة للأدوية ش.م.ك